



كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

الدبلوم التنفيذي السياسات العامة

التعليم التنفيذي
Executive Education

2024



**قادة الغد هم هدف هذه الأمة وأساس
مستقبلها وسنعمل على تطوير قدراتهم
ومعارفهم للوصول إلى إدارات حكومية دائمة
التطور**

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم



مقدمة

يواجه واضعو الاستراتيجيات الحكومية ومانعو السياسات العامة العديد من التحديات، وفي الآونة الأخيرة سلّطت الكثير من الكتب والتقارير والدراسات المتخصصة في مجال الفكر الإداري الحكومي الضوء على المنافع المتوقعة التي يمكن أن تقدّمها المناهج السلوكية على السياسات العامة، سيما عندما تكون هذه السياسات معدة بطريقة منهجية وتواكب المستجدات المستقبلية وأنها معدة لخدمة المعنيين والمجتمع. من هذا المنطلق، تم تصميم البرنامج حسب أفضل الممارسات العالمية، وتم اختيار المواد والمراجع وفقاً لدليل السياسات العامة، وبناءً على المبادرات التي تم إطلاقها على مستوى الدولة. ويغطي هذا البرنامج جميع مراحل إعداد السياسات العامة وتشمل على تمارين جماعية للمشاركين من خلال استخدام دراسات الحالة العملية من واقع تجربة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض الدول المختارة وذلك بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتعزيزها لدى جميع المشاركين.

مُتطلباتُ المُشاركة في الدبلوم

يتطلبُ التّقدم للدبلوم التنفيذي "السياسات العامة" استيفاء
المُتقدّمين للمعايير التالية:

1. الحصول على درجة البكالوريوس و/ أو لديه خبرة عمل مُماثلة.
2. رسالة توصيةٍ من المسؤول المباشر.

سيتم قبول عشرين متدربٍ فقط في كل دُفعة على مستوى
الإمارات والوطن العربي، وسيتمّ توزيعهم إلى أربع مجموعاتٍ
للعمل على المشاريع بإشراف أحد المُدرّبين.



الأهداف التعليمية للدبلوم

تتمثل أهداف هذا الدبلوم بتمكين المديرين والمهنيين بالقطاع الحكومي، وتزويدهم بأحدث الأساليب في إعداد السياسات، وتنمية قدراتهم للعمل في ظل التحديات، وحقن ذلك من خلال التجارب العملية والممارسات الفضلى.

هدفنا الرئيسي من هذا الدبلوم إعداد مجموعة من الخبراء والمهنيين بالقطاع العام المتخصصين في إعداد السياسات وفق أحدث الأساليب الإدارية.

ويهدف الدبلوم إلى تحقيق ما يلي:

- تعريف المشاركين بماهية عملية وضع السياسات ومدى أهميتها، وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء، والخطوات العملية لوضع السياسات بما في ذلك إدارة المعنيين.

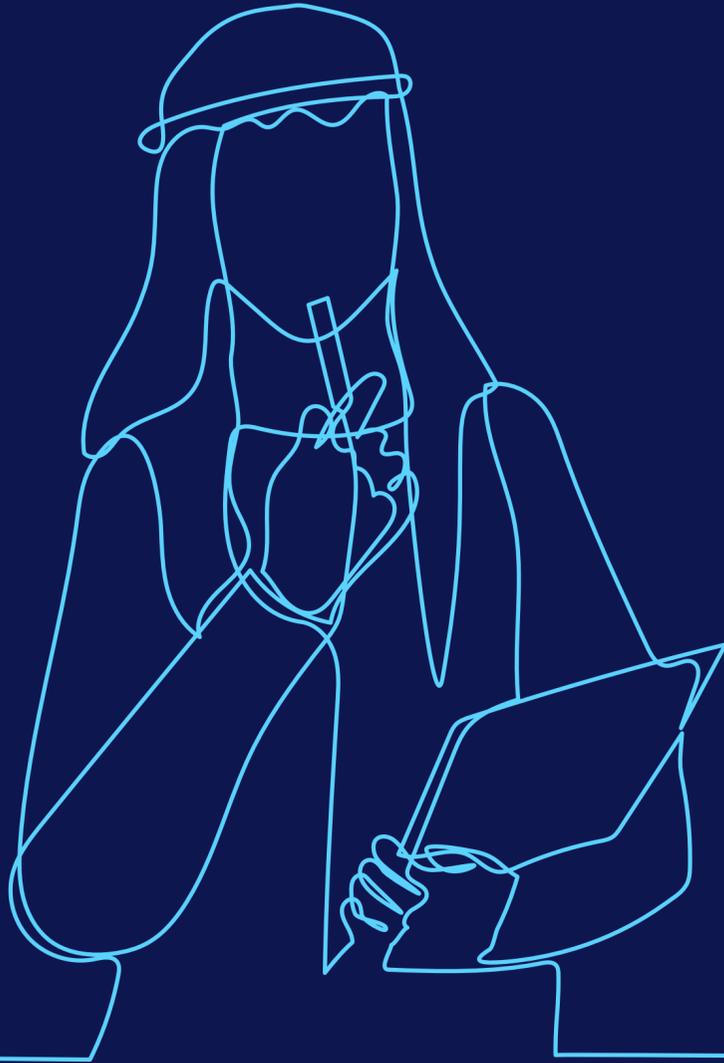
- التعرف على منهجيات تطوير سياسات استباقية وفاعلة ومبتكرة تضمن إشراك جميع الشركاء الاستراتيجيين والمعنيين وكذلك الأمر فيما يخص المشاركة المجتمعية.

- تعزيز القدرة العملية لدى المشاركين وتمكينهم من التطبيق الفعال لأفضل الممارسات في مجال تطوير وتنفيذ السياسات العامة.

- الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية بشكل عام وممارسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

في نهاية هذا الدبلوم، سيتمكن المشاركون من القدرة على

- تطوير وتنفيذ السياسات العامة المستندة إلى أدلة علمية.
- استخدام التحليل والأدلة البحثية لتطوير السياسات العامة.
- الابتكار وتطبيق أفضل الأساليب في عملية تطوير وتنفيذ السياسات العامة.
- تقييم البدائل المختلفة بأساليب علمية وتقديم التوصيات بشكل يضمن تعزيز عملية اتخاذ القرار.
- قياس النتائج وتقييم تأثير السياسات والتغذية العكسية والتحسين المستمر.
- التعرف على أدوات المنهجيات السلوكية وكيفية استخدامها في إعداد وتنفيذ السياسات العامة.



لمن هذا الدبلوم

تم تصميم هذا الدبلوم للمتخصصين في صنع السياسات العامة في القطاع الحكومي وكل من يرغب في دخول هذا المجال في دولة الإمارات والوطن العربي.

هيكلية تنفيذ الدبلوم

سيتم تنفيذ هذا الدبلوم وفق مجموعة من أساليب التعلم الحديثة، وحسب الممارسات الفضلى كما يلي:

أولاً: التعلم الوجيه بقيادة مدرب (20 ساعة)

ثانياً: التعلم الإلكتروني والذكي بقيادة مدرب (30 ساعة)

ثالثاً: التعلم الإلكتروني الذاتي عن طريق منصة التعليم التنفيذي الذكية (13 ساعة)

رابعاً: التعلم الذاتي وواجبات مهنية واختبارات (32)

خامساً: عروض المشاريع التنفيذية (5 ساعات- يوم)

أولاً: التعلم الوجيه بقاعة التدريب بقيادة مدرب (20 ساعة)

يتألف هذا القسم من محورين، في هذا النوع من التعلم والتدريب الوجيه التفاعلي في قاعة المحاضرات في الكلية.

الجزء الأول (يومان)

المحور الأول: مفهوم حكومة المستقبل والتوجهات الحديثة في إدارة الحكومات.

المحور الثاني: الإدارة الحكومية والسياسات العامة

الجزء الثاني (يومان)

المحور الثالث والرابع: أساسيات السياسات العامة ونماذج عالمية في تطوير السياسات العامة



ثانياً: التعلم الإلكتروني والذكى بقيادة مدرس (30 ساعة)

يتألف هذا القسم من ثلاث محاور تدريبيّة، في هذا النوع من التّعلم والتّدريب الإلكتروني يتم الاستناد إلى تقنيّة البث المباشر من خلال المنصة الخاصة للتعليم التنفيذي والمُجهزة بغرفٍ صفيّة افتراضية تمتلك جميع أدوات الشرح التقليدي والإلكتروني، وتشتمل على كافة أدوات التّواصل ما بين المُدرّبين والمدرّبين مدعومة بتقنيّات المونتاج الذاتي، ما يزيد القدرة على طرح الأسئلة من نوع الاختيار من متعدد والإجابة عليها من المشاركين بشكلٍ مباشر، وعرض إحصائيات بإجابات الطلبة، وكذلك تسمح بتوزيع المتدربين إلى مجموعات كفرق عمل.

الجزء الثالث (يومان)

المحور الخامس: صناعة التشريعات الحديثة.

المحور السادس: استخدام العلوم السلوكية في إعداد السياسات العامة.

الجزء الرابع (يومان)

المحور السابع والثامن: نماذج دولة الإمارات في إعداد السياسات العامة

الجزء الخامس (يومان)

المحور التاسع: استشراف المستقبل والابتكار في السياسات العامة.

المحور العاشر: دراسة حالات عملية في السياسات العامة

ثالثاً: التّعلم الإلكترونيّ الذاتي عن طريق منطّة التعليم التنفيذي الذكية (13 ساعة)

من مُتطلبات الدّبْلوم أن يقوم المتدرّب بحضور هذه البرامج التّدريبية الذكية، والمتوفّرة ضمن هذه المنطّة، والمتوافقة مع أنظمة التّشغيل لمختلف الأجهزة الذكية والإلكترونية، كأجهزة الحاسوب، والهواتف المحمولة والألواح الذكية. بحيث يستطيع المتدرّب الوصول إلى حسابهِ التّربّيعي وحضور البرامج المعدّة مُسبقاً من الكليّة بالوقت المناسب لكلّ متدرّب، بكل سهولة ويسر، وبشكلٍ متزامنٍ مع البرامج الأخرى والتي تُقدم بشكلٍ أسبوعي.

1- دورة الرّشاقة المؤسّسية في الإدارة الحكومية.

مادة تعليميّة إلكترونيّة مُسجّلة مع اختبارات تقييميّة، وهي عبارة عن (6) مساقات تدريبية بإجمالي (5) ساعات تدريبية، ما يُوفّر مرونة في متابعة المادة التدريبية.

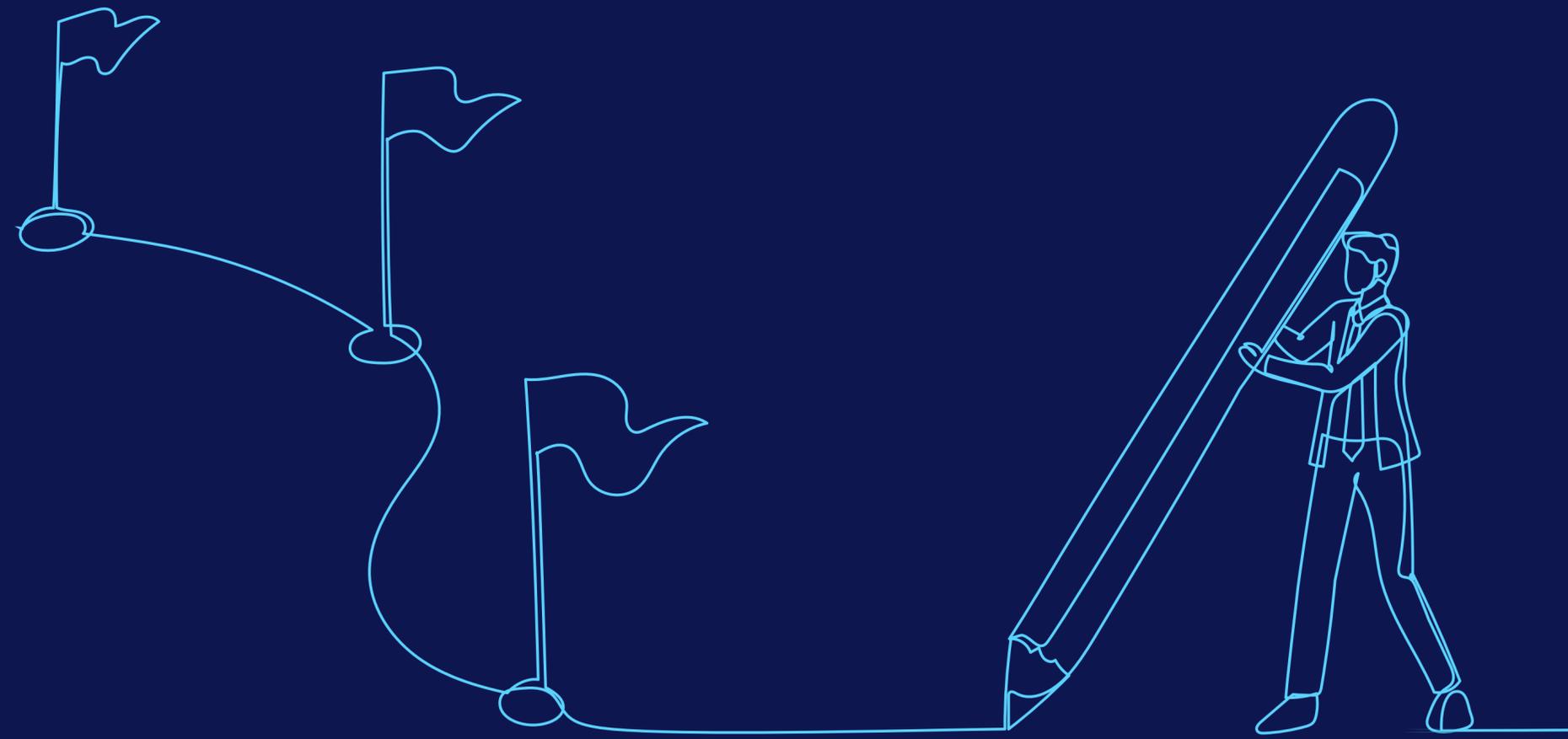
2- دورة القيادة الاستراتيجية في عصر التّحديات:

مادة تعليميّة إلكترونيّة مُسجّلة مع اختبارات تقييميّة، وهي عبارة عن (16) مساق تدريبية بإجمالي (8) ساعات تدريبية، بشكلٍ يضمن المرونة في متابعة المادة التدريبية.

رابعاً: التّعلم الذاتي وواجبات مهنيّة وأختبارات (32)

1- مراجعات و تقارير في أدبيات الإدارة والسياسات الحكوميّة:
سيتمّ تقسيم المتدرّبين لمجموعات تقوم كل منها بمراجعة
مجموعة من التقارير وبعض أدبيات الإدارة الحكوميّة، لاستخلاص
العبر والدروس منها.

2- اختبار: في نهاية الدبلوم سيتمّ إخضاع جميع المشاركين إلى
اختبارٍ تقييمي.





خامساً: عروض المشاريع التنفيذية (5 ساعات - يوم):

المشروع التنفيذي هو عملية تعليمية يقوم من خلالها المشاركون بتسخير خبراتهم الذاتية والعملية من أجل وضع الطول العملية والتطوير.

يكتسب المشاركون المعرفة من خلال الأنشطة الفعلية بدلاً من التوجيهات التقليدية.

يتم تنفيذ النشاط العملي بشكل فردي أو بشكل مشترك ضمن مجموعات صغيرة.

هذا الأسلوب من شأنه أن يمكن المشاركين من مراجعة وتقييم الأنشطة التي قاموا بها وتحديد نقاط التعلم التي تضمنتها.

يتم توزيع المشاركين ضمن عدة مجموعات تتكون كل واحدة من مجموعة من المشاركين، ويتم تحديد مهمة لكل مجموعة لتقوم بتنفيذها على مدى فترة معينة. خلال هذا المشروع، سيقوم كل فرد من المشاركين بتوثيق "الدروس المستفادة" الخاصة به/ بها.

يتم تقديم المشاريع أمام لجنة خاصة للتقييم وأخذ التغذية الراجعة.



تفاهيطيل محاور دبلوم السياسات العامّة



المحور الأول: مفهوم حكومة المستقبل والتوجهات الحديثة في إدارة الحكومات

إن حجم التغييرات على مستوى العالم كبير، وحجم الطموحات في دولة الإمارات أيضاً كبير، إذاً لا بد للحكومات من مواكبة المجرىات العالمية وأن تكون مرنة وتقود التغيير حيث أنّ المستقبل بحاجة إلى مجموعة من الأدوات الحديثة، وأن تستشرف المستقبل وتستعد له

سيتم في هذا المحور تغطية المواضيع التالية

- مفهوم حكومات المستقبل.
- سيناريوهات حكومات المستقبل.
- التوجهات الحديثة في إدارة الحكومات.
- كيفية مواجهة التحديات والاستعداد لها.
- التطورات التي ساهمت في تغيير ممارسات القطاع العام.

المخرجات التعليمية

- القدرة على فهم المتغيرات الحاصلة في الإدارة الحكومية.
- إدراك حجم وقوة التغييرات التي تحصل على مستوى العالم ومدى تأثيرها على الإدارة الحكومية.
- التعرف على مجموعة من الأدوات المستخدمة للاستعداد للمستقبل.
- المقارنة بين مجموعة من سيناريوهات الحكومة المستقبلية.
- التعرف على أهم المعطيات المرتبطة بتطور الإدارة الحكومية.



المحور الثاني: الإدارة الحكومية والسياسات العامة

تعتبر الإدارة الحكومية والسياسات العامة من أهم المفاهيم التي تتعلق بتحسين خدمات الحكومة وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. وتتطلب هذه المفاهيم مهارات إدارية وقيادية متميزة لتحسين الأداء الحكومي وتحديث السياسات العامة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

سيتم في هذا المحور تغطية المواضيع التالية

- مقدمة عن الإدارة الحكومية والسياسات العامة
- أسس ومبادئ الإدارة الحكومية، بما في ذلك التخطيط والتنظيم والإشراف والتقييم
- أهمية تحديث السياسات العامة وتطويرها لتحسين الخدمات الحكومية وتلبية احتياجات المجتمع
- تحليل التحديات التي تواجه الإدارة الحكومية وتطبيق أفضل الممارسات لتحسين الأداء الحكومي
- دراسة الأمثلة العملية لإدارة الحكومة وتطوير السياسات العامة في بعض الدول.

المخرجات التعليمية

- فهم أسس الإدارة الحكومية وتطبيقها على أرض الواقع.
- تحديد التحديات التي تواجه الإدارة الحكومية وتطبيق الحلول الناجحة لتحسين الأداء الحكومي.



- توفير أمثلة وتجارب ناجحة في مجال الإدارة الحكومية وتطوير السياسات العامة في بعض الدول.
- تحليل العوامل المؤثرة على تطوير السياسات العامة، بما في ذلك الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة

المحور الثالث والرابع: أساسيات السياسات العامة ونماذج عالمية في تطوير السياسات العامة (يومين)

يواجه واضعو الاستراتيجيات الحكومية وهانعو السياسات العامة عديداً من التحديات في شتى المجالات، في هذه الوحدة سيتم التعرف على مفهوم السياسات العامة ودراسة مجموعة من النماذج العالمية.

سيتم في هذا المحور تغطية المواضيع التالية

- مفهوم السياسات العامة.
- العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات وإدارة الأداء.
- نماذج تطوير وتنفيذ السياسات العامة: أمثلة لدول مختارة (إيرلندا، استراليا، بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ...الخ)، مقارنة بين النماذج العالمية.
- أمثلة على مجموعة سياسات عالمية.



المخرجات التعليمية

- تحديد وتوضيح مفهوم السياسات العامة.
- التمييز بين مجموعة من النماذج العالمية.
- تحديد نقاط قوة النماذج العالمية
- فهم دور السياسات في نجاح التخطيط الاستراتيجي.

المحور الخامس والسادس: نماذج دولة الإمارات في إعداد السياسات العامة

طورت دولة الإمارات مجموعة من الأدلة المتخصصة في إعداد السياسات العامة حيث يوجد هناك دليل على مستوى الحكومة الاتحادية وأدلة أخرى على مستوى الحكومات المحلية مثل دبي وعجمان. تركز هذه الوحدة على إعطاء نبذة عن هذه الأدلة في حين تتعمق في إبراز منهجية دليل تطوير السياسات العامة في إمارة دبي للعام 2018 والذي يغطي سبعة مراحل رئيسية:

سيتم تغطية المواضيع التالية في هذا المحور:

- تحديد الحاجة للسياسة وتطوير إطار العمل.
- تطوير وتحليل السياسة بناءً على الأدلة والبراهين.
- تأسيس نظرية التغيير الخاصة بالسياسة.
- تحديد وتقييم الخيارات المتاحة للسياسة.
- تصميم السياسة ووضع الخطة التنفيذية.
- متابعة السياسة وتقييمها ومراجعتها.
- إشراك ذوي العلاقة.



المخرجات التعليمية:

- المقدرة على تطوير وتنفيذ السياسات العامة المستندة إلى أدلة علمية.
- استخدام التحليل والأدلة البحثية لتطوير السياسات العامة.
- الابتكار وتطبيق أفضل الأساليب في عملية تطوير وتنفيذ السياسات العامة.
- تقييم البدائل المختلفة بأساليب علمية وتقديم توصيات عملية تعزز عملية اتخاذ القرار.
- قياس النتائج وتقييم تأثير السياسات والتغذية العكسية والتحسين المستمر.
- التدريب على مجموعة من دراسات الحالة لسياسات عامة في دولة الإمارات ودول مختارة.

المحور السابع: صناعة التشريعات الحديثة

تتحمّل جميع القطاعات التي يتكوّن منها المجتمع، سواءً القطاع الحكومي أو التجاري أو النفعي "الأهلي"، مسؤولية كبيرة في مواكبة ومواجهة المتغيّرات الحالية والمستقبلية، المتوقعة وغير المتوقعة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بالإضافة إلى تبعات الثورة الصناعية الرابعة، بما تفرزه من تحديات وتعقيدات يواجهها المجتمع بكافة عناصره وفئاته، فالتغير التكنولوجي المتسارع وثورة الاتصالات الذي يشهدها العالم،



وقوة تأثيرها على كافة مناصي الحياة، أظهرت مدى الحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من المبادئ والقواعد والسياسات والتشريعات، للاستفادة المثلى من الآثار الإيجابية لتلك المتغيرات والتحديات، وتقليل الآثار السلبية الناجمة عنها بشكل فعّال.

لقد تنبّهت الحكومات إلى حتمية اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتكيف مع الواقع المستجد وتحديات المستقبل، بهدف مواكبة المتغيرات العالمية الكبرى، بعد أن تبيّن لها أن التنظيمات الحالية والأساليب المتبعة، وحتى الأدوار التقليدية للدولة، أصبحت غير كافية لمعالجة المشكلات المعقدة الناجمة عن تلك التحديات، ومن جانب آخر فإن فئات المجتمع وأفراده يطالبون حكوماتهم بلعب دور أكبر في السياسات والخدمات العامة، ويتوقعون منها تلبية احتياجاتهم الفردية والجماعية بكفاءة وفعالية، واستجابة أكثر مرونة ورشاقة وتكيف وابتكار وسرعة في مواجهة تلك المتغيرات والتحديات. ولما كانت التشريعات هي أحد أهم الأدوات التي تمتلكها الحكومات في إحداث التغيير الإيجابي، والوسيلة الأنجع في مواجهة التحديات، بما تحتويه من تنظيم لكافة مناصي الحياة، فلقد تم إعداد محور "رشاقة الصناعة التشريعية".

سيتم تغطية المواضيع التالية في هذا المحور:

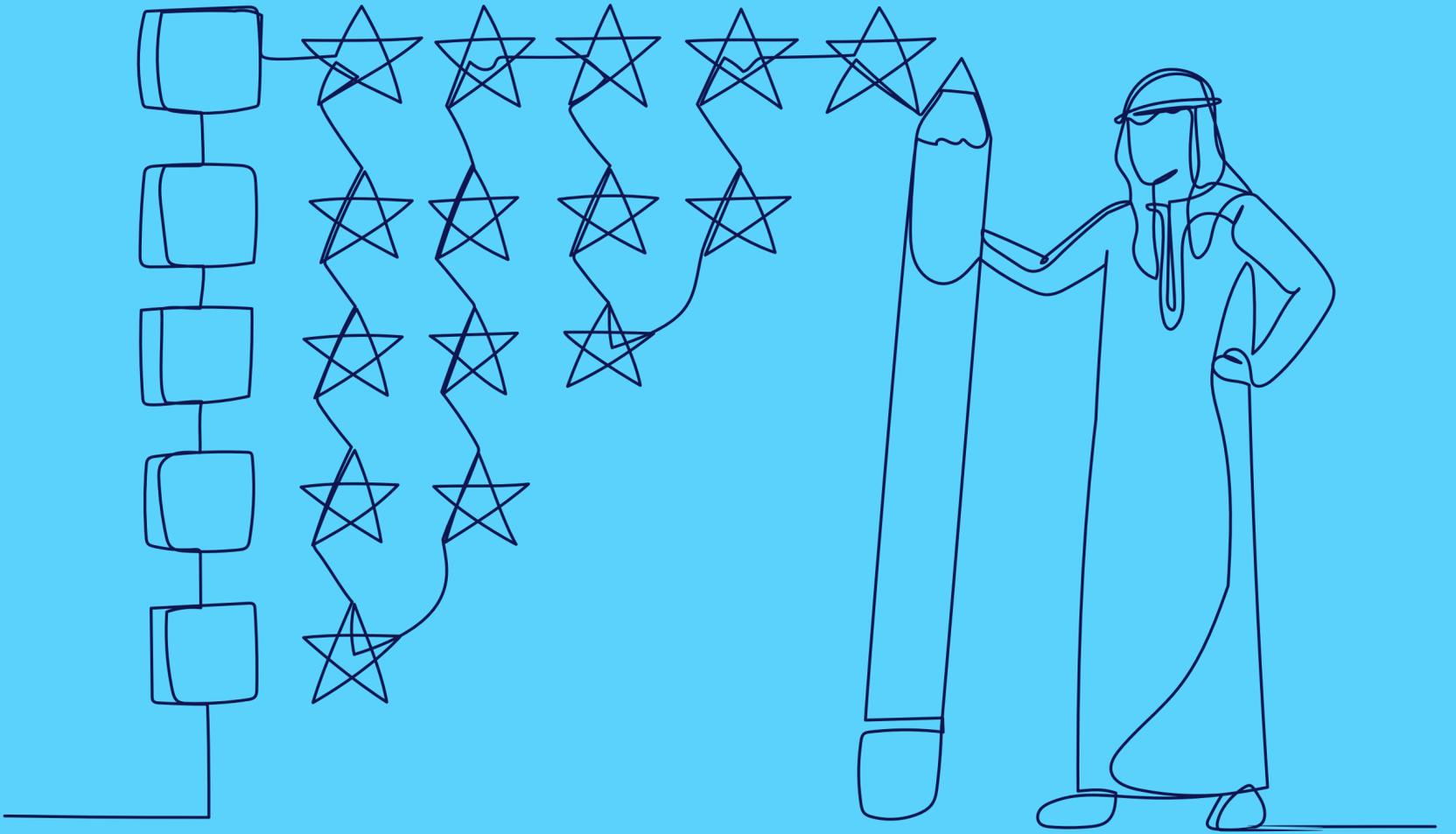
1. دور الصناعة التشريعية في بناء المجتمعات.
2. مفهوم التشريع وأهميته علاقته باستراتيجيات الحكومة وسياساتها.
3. المعايير والقواعد الحاكمة لصناعة التشريعات.
4. مراحل الصناعة التشريعية وركائزها.
5. المتطلبات العامة والخاصة للصناعة التشريعية.



6. ولادة فكرة مشروع التشريع وأهدافه.
7. عوامل نجاح الصناعة التشريعية ومشكلاتها.
8. سمات التشريع الجيد.

المخرجات التعليمية:

- التعرف على أثر التشريعات في بناء المجتمعات.
- التعرف على مقومات الصناعة التشريعية.
- إدراك مدى أهمية إعداد تشريعات مواكبة للعصر.
- التعرف على مواصفات التشريعات الجيدة.





المحور الثامن: استخدام العلوم السلوكية في إعداد السياسات العامة.

في الآونة الأخيرة سلّطت الكثير من الكتب والتقارير والدراسات المتخصصة في مجال الفكر الإداري الحكومي الضوء على المنافع المتوقعة التي يمكن أن تقدّمها المناهج السلوكية على السياسات العامة والتي تُوفّر أدواتٍ جديدةً تهدف لاتباع أساليب مبتكرة تخفّف التكلفةً والجهد المبذول والمخاطر المتوقعة وتسعى لدفع الفئات المستهدفة إلى انتهاج سلوكيات جديدة وأكثر إيجابية، مستندةً إلى المنطق وفلسفة الإدارة العامة وعلوم التفكير والابتكار.

سيتم تغطية المواضيع التالية في هذا المحور:

- ما الذي يؤثر في سلوكنا؟
- نحو حياة أكثر صحة وازدهاراً.
- تطبيق الرؤى السلوكية على صناعة السياسات.
- إلى أي مدى تدوم هذه التأثيرات؟
- منهجية الرؤى السلوكية في وضع السياسات.

المخرجات التعليمية:

- التعرف على المنهجيات والأدوات المختلفة للمنهجيات السلوكية وكيفية استخدامها في إعداد وتنفيذ السياسات العامة.
- كيفية استخدام مخرجات العلوم السلوكية من خلال فهم سلوك الأفراد وقراراتهم في الواقع العملي.



المحور التاسع: استشراف المستقبل والابتكار في السياسات

يوفر الاستشراف مساحة واسعة لمختلف أصحاب المصلحة والخبراء للتفكير المنهجي وتطوير المعرفة الاستباقية، كما يستكشف التغيرات المستقبلية من خلال توقع وتحليل التطورات والتحديات المستقبلية الممكنة من حيث الكم والكيف ويدعم أيضاً أصحاب المصلحة في تشكيل الرؤية المستقبلية لاستراتيجيات وإجراءات الحاضر، وهو القدرة على إيجاد نظرة عالية متجهة للأمام ومتسقة توظف نتائج الاستشراف بما يعود بالنفع على المؤسسة من خلال اكتشاف الأوضاع غير المواتية وتوجيه سياساتها، وتهيئة استراتيجياتها، واستقطاء الأسواق والمنتجات والخدمات الجديدة. إن أفضل طريقة لتطور الاستشراف في بيئة العمل المؤسسية، وتحديد موقعها هي أنها إحدى أوجه التفكير الاستراتيجي، وهو ما يعني فتح مجال أوسع من قدرات الإدراك للخيارات الاستراتيجية المتاحة، وبذلك تصبح عملية صنع الاستراتيجية أكثر عقلانية والعمل على الابتكار في إعداد السياسات العامة والذي أصبح ضروري لمواجهة التقدم الكبير الحاصل على جميع الأصعدة.

سيتم في هذا المحور تغطية المواضيع التالية:

- مفهوم استشراف المستقبل.
- أهداف وأهمية استشراف المستقبل.
- التحولات في الخدمات الحكومية.
- التغيير واستشراف المستقبل.
- الابتكار في السياسات العامة.



المخرجات التعليمية:

- بيان أهمية أن يكون للجهة الحكومية نظرة مستقبلية.
- التعرف على الاتجاهات المستقبلية للتطورات العلمية والتكنولوجيا.
- الإلمام بمعايير الاستشراف المستقبلي.
- التعرف على مفهوم الابتكار في السياسات العامة.

المحور العاشر: دراسة حالات عملية تطبيقية في السياسات العامة

تتطلب السياسات العامة الفعالة معرفة دقيقة بالوضع الراهن والقضايا المهمة التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. ومن خلال دراسة حالات عملية تطبيقية في السياسات العامة، يمكننا فهم كيف يمكن تطبيق النظريات والمفاهيم المتعلقة بالسياسات العامة في الواقع العملي وكيفية تحقيق الأهداف المرجوة.

تتضمن هذه الحالات العملية تحليلاً لتجارب دول ومنظمات عالمية في مجالات متنوعة، مثل الصحة، التعليم، البيئة، والاقتصاد. وتهدف هذه الدراسات إلى توضيح العوامل التي تؤثر على تطبيق السياسات العامة وإيجاد الطول المناسبة لتحسين النتائج.

ومن خلال دراسة الحالات العملية يتم تعزيز فهم المشاركين للسياسات العامة وتوفير الأدوات والمهارات اللازمة لتطبيق وتطبيق السياسات العامة في الواقع العملي. وتطبيق كيفية تحليل الوضع الراهن، تحليل الخطط الحكومية، تحديد العوامل المؤثرة، وتحليل النتائج المتوقعة. ومن خلال دراسة الحالات العملية، سيكون بإمكان المشاركين تطوير المهارات اللازمة لتقييم السياسات الحكومية وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على تنفيذها بنجاح.

متطلبات إنهاء دبلوم "السياسات العامة":

تحقيقاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدبلوم التنفيذي "السياسات العامة" سيطلب من كل مشارك:

1. تقديم مشروع؛ يتم تنفيذه مع مجموعة من المتدربين الآخرين.
 2. تقديم مراجعة لإحدى أدبيات الإدارة.
 3. الخضوع إلى امتحان تقييمي في نهاية الدبلوم.
- يتم عرض مشاريع التخرج في آخر يوم من برنامج الدبلوم، وسيتم الاتفاق على ماهية المشروع أثناء انعقاد الدبلوم.



منهجية تنفيذ الدبلوم:

يعتمد هذا الدبلوم على أسلوب التدريب التشاركي والمشاركة الفاعلة من المتدربين، حيث سيتم تقديم الدبلوم باستخدام مزيج من الأدوات النظرية والتطبيقات العملية وورش العمل، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف الدبلوم في إكساب المشاركين:

1. محاضرات نظرية قصيرة "الإطار المعرفي".

2. نشاطات وتمارين.

3. أفلام تدريبية.

4. مجموعات نقاش ومقارنات وورش عمل.

5. دراسة حالة عملية.

6. تقديم مشاريع بحثية.

7. عروض تقديمية.

8. مراجعة الأدبيات الحالية التي تتعلق مباشرةً بالإدارة الحكومية.

9. قراءات ومراجعات استباقية، للتحضير قبل انعقاد كل محور

لمن طمّم هذا الدبلوم؟

تم تميم هذا الدبلوم التنفيذي " السياسات العامة " للفئات التالية.

1. مدراء السياسات العامة.
2. كل من يرغب في دخول هذا المجال، ولدية خبرة في إعداد السياسات.
3. المهنيّين الذين يواجهون تحدي الإدارة لتحقيق النتائج في القطاع العام.





لماذا تلتحق بالدبلوم التنفيذي "السياسات العامة"؟

الحصول على شهادة الدبلوم التنفيذي "السياسات العامة" من كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

يستخدم هذا الدبلوم في تخطيط التعاقب الوظيفي لملء الوظائف الشاغرة القادمة في المؤسسات الحكومية.

يستخدم هذا الدبلوم كجزء من خطة تطوير المدراء والموظفين لزيادة كفاءتهم وفعاليتهم في المؤسسات الحكومية، وبالتالي تحسين إنتاجية العمل المؤسسي.

يركز هذا الدبلوم على تطوير معارف المشاركين في الأساليب الإدارية، ويعزز مهاراتهم في هذا المجال.

يسهم هذا الدبلوم بتوفير مسارٍ للتعلم المستمر، وتطوير المواهب والخبرات.

يتميز هذا الدبلوم بوجود شراكاتٍ وتعاونٍ في التقديم مع عددٍ من القادة والمتخصصين في إعداد السياسات العامة وذوي الخبرة العملية مما يسمح بالاستفادة من تجاربهم وممارساتهم الإدارية.

طمم هذا الدبلوم وفق مناهج علمية تُعزز من ثقافة العمل كفريق وتسهم بتبادل الخبرات والمعارف.

تعزز منهجية العمل الجماعي التي طمّم وفقها هذا الدبلوم من رفع الطاقة الإيجابية لدى المشاركين وزيادة الروح المعنوية لديهم، ونقل ذلك لأماكن عملهم.

الفترة الزمنية للدبلوم

عدد ساعات الدبلوم 100 ساعة سيتم توزيعها على النحو التالي:

• 20 ساعة تعليم على مدار 4 أيام تدريبية تكون بشكل حضوري في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

• 30 ساعة تعليم الإلكتروني وعن بعد بقيادة مدرب موزعة على 6 أيام.

• 13 ساعة تدريب ذاتي (التعلم الإلكتروني الذاتي عن طريق منصة التعليم التنفيذي الذكية).

• 32 ساعة تعلم ذاتي وواجبات مهنية واختبارات.

• 5 ساعات "يوم" لعرض ومناقشة المشاريع.



كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية:

انطلاقاً من التزامها بتنمية القدرات المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الشقيقة، تقدم كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية مجموعة من برامج التعليم التنفيذي الخاصة وبرامج الانتساب المفتوح، والتي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين الذين يسعون لحقل مهاراتهم القيادية وتوسيع مجال معرفتهم حول أحدث التطورات في مجالات رسم السياسات الحكومية العامة ووضع الاستراتيجيات والتخطيط. وتتميز هذه البرامج القصيرة والمكثفة بمناهج حديثة وأساليب تعليم مبتكرة تعتمد على المحاضرات الأكاديمية ودراسات حالات إدارية واقعية في الإمارات والوطن العربي وكذلك المناقشات الجماعية والتمارين العملية. ولهذا الغرض تم انتقاء هيئة تدريس متخصصة من المحاضرين المحطيين والعالميين وعلى كفاءة عالية في مجالات عدة منها السياسات العامة، القيادة والإدارة، التخطيط الاستراتيجي والإدارة المالية.

من خدماتنا:

- البرامج التدريبية العامة (الانتساب المفتوح).
- البرامج المتخصصة حسب احتياجات الجهة.
- تقديم الدبلومات التنفيذية.
- تقديم خدمات التقييم والتوجيه والارشاد.
- منصة التعليم التنفيذي جلسات التعليم التنفيذي.



كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

www.mbrsg.ae



/mbrsg



/mbrsg



/company/mbrsg



/mbrsgae



mbrsgae

Mohammed Bin Rashid School of Government

📍 Level 13, Convention Tower
P.O. Box 72229, Dubai, UAE

☎ +971 4 329 3290

التعليم التنفيذي
Executive Education